مركز هنا عدن للدراسات الاستراتيجية
Hona Aden Center For Strategic Studies

تحقيق استقصائي

وثائق تفضح التنسيق الإماراتي - الإسرائيلي في جزيرتي بريم وزقر

وثائق تفضح
التنسيق الإماراتي - الإسرائيلي
في جزيرتي بريم وزقر

مقدمة :

تُعد جزيرة ميون، أو بريم كما تُعرف تاريخياً، نقطة استراتيجية بالغة الأهمية في الخريطة الجيوسياسية العالمية، فهي تقع في قلب مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي.

هذا الموقع الفريد يجعلها بوابة حيوية للملاحة الدولية، وممراً لا غنى عنه للتجارة العالمية، وخطاً ملاحياً رئيسياً لناقلات النفط والسفن التجارية المتجهة من آسيا وإليها، ومن قناة السويس وإليها.

لطالما كانت هذه الجزيرة محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، نظراً لقدرتها على التحكم في حركة الملاحة البحرية، وتأثيرها المباشر على الأمن الاقتصادي والعسكري للمنطقة والعالم.

إن أي سيطرة على هذه الجزيرة تمنح القوة المسيطرة نفوذاً هائلاً على أحد أهم الممرات المائية في العالم، مما يفسر التنافس الشديد عليها عبر التاريخ [1].

في السنوات الأخيرة، برز الدور الإماراتي في جزيرة ميون بشكل لافت، متجاوزاً الأهداف المعلنة لمشاركتها ضمن التحالف العربي في اليمن. فبينما كانت أبوظبي تعلن عن دعمها للشرعية اليمنية ومحاربة الحوثيين كانت تحركاتها على الأرض تشير إلى أجندة خفية تهدف إلى ترسيخ نفوذها وسيطرتها على الجزر والموانئ اليمنية الاستراتيجية.

لم يكن هذا الدور مقتصراً على الجانب العسكري فحسب، بل امتد ليشمل جوانب أمنية واستخباراتية واقتصادية واجتماعية، مستغلة الظروف المعقدة التي يمر بها اليمن. لقد تحولت جزيرة ميون، إلى ما يشبه المستعمرة الإماراتية، حيث تم استقدام مجموعات مسلحة وفرض طوق أمني مشدد عليها .

يكشـف هذا التحقيق الاسـتقصائي عن الوجه الآخر للدور الإمـاراتي في جزيرة ميون وزقـر ، مسـتنداً إلى وثائـق مسربة، وشـهادات، وتحليلات سياسـية، ومصـادر إعلامية موثوقة.

سـيتناول التحقيق الأنشـطة العسـكرية والاسـتخباراتية الإماراتيـة في الجزيريتين، وكيف تم اسـتخدام الهلال الأحمر الإماراتي كغطاء لمشاريع أمنية وتجسسية، بالإضافة إلى التعاون الإماراتي-الإسرائيلي في بناء قواعد مراقبة وتجسـس. كما سيسـلط الضوء على الأجندة الجيوسياسـية الكاملة التي تهدف للسـيطرة علـى الممرات الملاحية،

يهـدف هـذا التحقيق إلى كشـف الاحتلال الإمـاراتي الناعم، والدفاع عن السـيادة اليمنيـة، وكشـف الحقائـق المخفيـة وراء الأطمـاع الإماراتية في هـذه الجزيـرة اليمنية الحيوية.الأنشـطة العسـكرية والاسـتخباراتية الإماراتية في الجزيرة

لم يكـن التواجـد الإمـاراتي في جزيـرة ميـون مجـرد مشـاركة عسـكرية عابـرة ضمن تحالف، بل كان يمثل عملية عسـكرية واسـتخباراتية ممنهجة تهدف إلى ترسـيخ نفوذ طويـل الأمد في هـذا الموقع الاسـتراتيجي.

تشـير الوثائق المسربة إلى أن الإمارات بدأت نشـاطها في الجزيرة منذ اعلان التحالف العربي ضد اليمن واسـتمرت في نشاطها حتى اليوم.

تكشـف إحـدى الوثائق عن تقريـر دوري للوحدة الخاصة 8 في جزيـرة ميون للعام 2020، والـذي يشـير إلى الانتهـاء مـن بناء هـذه الوحدة وتركـيز الجهد الإمـاراتي على إنجـاز المهام الموكلـة إليها [1].

هـذا يؤكـد أن الأنشـطة الإماراتيـة في الجزيرة كانت مخططة ومسـتمرة، وليسـت مجـرد رد فعـل علـى تطـورات الـصراع في اليمن حيـث تولّـت شركـة Janes Infor-mation Group، وهـي شركـة اسـتخبارات مفتوحة المصدر، مسـؤولية أعمـال البناء

والتدريب في الجزيرة. وقد نفذت هذه الشركة 23 مشروعاً في البناء والدورات التدريبية والتأهيل والترميم.

شملت هذه المشاريع بناء مكتبي سمارت، أحدهما يتبع للقائد عصام صالح والآخر للقائد هاني بن بريك، بالإضافة إلى مكاتب أخرى.

كما قامت Janes بتدريب 420 عنصراً من قوات العميد طارق صالح للعمليات السرية والتدريب الخاص، وتأهيل مطار ميون العسكري، وبناء مساكن للخبراء والضباط مزودة بالمكيفات، ومواقع للتدريب [2]. وهذه التفاصيل تكشف عن طبيعة الأنشطة العسكرية المعقدة التي كانت تجري في الجزيرة، والتي تتجاوز مجرد العمليات القتالية التقليدية

تضمنت الأنشطة العسكرية والاستخباراتية أيضاً بناء حظائر للطائرات (A1 و B1)، ونقل وقود الطائرات، وأعمال تصوير جوي، وإنشاء ورشة طبية، وبناء مساكن للخبراء وغرف عمليات عسكرية، وإنشاء غرفة لإدارة القوارب [1].

هذه البنية التحتية العسكرية المتكاملة تؤكد الأهداف الاستراتيجية للإمارات في الجزيرة، والتي تتضمن محاولة السيطرة على الممرات الملاحية ومراقبة حركة السفن. كما تشير الوثائق إلى نقل قاعدة باتريوت إسرائيلية إلى الجزيرة، مما يؤكد التعاون العسكري والاستخباراتي بين الإمارات وإسرائيل في هذا الموقع الحساس [1].

تُظهر البيانات المالية المسربة حجم الإنفاق الإماراتي على هذه الأنشطة، حيث بلغت التكاليف الإجمالية أكثر من 100 مليون درهم إماراتي على مشاريع مختلفة في الجزيرة خلال اشهر من العام 2020 فقط شملت هذه النفقات رواتب ومستحقات شخصية، وتكاليف استغلال رقابة، وبناء منصات مراقبة، ومراجعة عمل للخبراء العسكريين الأوكرانيين، ومرتبات العاملين المصريين، وإنشاء غرف مؤقتة للتواصل،

وزيـارات لقيـادة الأسـطول، وزيـارة وبنـاء حظائـر الطائـرات، ونقـل وقـود الطائرات، وأعمـال تصويـر جـوي، وإنشـاء ورشـة طبيـة، ورواتـب ومسـتحقات الخـبراء، ونقل قاعـدة باتريـوت، وزيـادة عـدد المقاولين، وبناء سـجون سريـة،، وتحويل المسـاجين،، وبنـاء مسـاكن للخـبراء، وبنـاء غرف عمليـات عسـكرية، وإنشـاء غرفـة إدارة قوارب، وإصـلاح أسـلحة، وبناء مواقع عسـكرية جديدة، ونقل وتركيب المصانـع والآليات [1]. هـذه الأرقـام الضخمـة تؤكد حجم الاسـتثمار الإماراتي في ترسـيخ وجودها العسـكري والاسـتخباراتي في جزيـرة ميون

هـذه البنيـة التحتيـة، التي لا تخـدم بالضرورة الأهداف الإنسـانية المعلنـة، تؤكد أن الهـدف الحقيقـي من وراء هذه المشـاريع كان أمنياً واسـتراتيجياً بحتاً، وهو السـيطرة علـى الممـرات الملاحيـة [14]. وقد تـم تخصيص مبالـغ مالية ضخمة لهذه الأنشـطة، حيث تشـير الوثائق إلى دفعات مالية للطرف الثاني (Janes Information Group) بنـاءً علـى تقدم العمل، مع وجـود شروط جزائية في حال التأخـير وإمكانية إنهاء العقد في حال عـدم الالتزام [16].

تؤكد التقارير الإعلامية المسـتقلة هذه الممارسـات، حيث أشـارت العديد من المصادر إلى أن الهـلال الأحمـر الإماراتي يسـتخدم كغطاء لتنفيـذ عمليات أمنية وهـذه التقارير تتوافـق مـع مـا كشـفته الوثائـق المسربـة، وتضيـف بعـداً آخـر لفهـم حجـم التغلغل الإماراتي تحت سـتار العمل الإنسـاني.

التعاون الإماراتي-الإسرائيلي في بنـــاء قـواعـــد مراقـــبة وتجـــسس

لم يقتصر الدور الإماراتي في جزيرة ميون على الأنشطة العسكرية والاستخباراتية المنفردة، بل امتد ليشمل تعاوناً وثيقاً مع إسرائيل في بناء قواعد مراقبة وتجسس، مما يضيف بعداً خطيراً للأطماع الجيوسياسية في المنطقة. تكشف الوثائق المسربة عن محضر اجتماع سري عُقد في 27 يوليو 2020، في قاعدة عصب، بين وفدين عسكريين إماراتي وإسرائيلي [10]. ضم الوفد الإماراتي العميد عبد السلام الشحي، قائد القوات الإماراتية في اليمن، بالإضافة إلى سعيد بن عواض وسالم السمهان.

أما الوفد الإسرائيلي، فقد ترأسه هرتزل، وضم يوني بن مالخيم من الاستخبارات العسكرية (أمان)، وأينا جبيني من جهاز الأمن العام (الموساد)، ودروم شالوم رئيس شعبة البحوث في الاستخبارات [10].

كان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو تبادل الآراء حول المسائل المتعلقة بجزيرة ميون، والاتفاق على إنشاء مرافق عسكرية واستخباراتية في الجزيرة، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق بين الإمارات وإسرائيل في إدارة القاعدة [10].

وقد أشار رئيس الوفد الإسرائيلي إلى الأهمية الاستراتيجية للجزيرة، كونها تقع في موقع حيوي في المحيط الهندي وقرب مضيق باب المندب. وأكد الوفد الإماراتي أن الجزيرة ستكون نقطة انطلاق لعمليات عسكرية [10].تؤكد الوثائق أن هدف الوفد الإسرائيلي كان السيطرة على الموانئ الرئيسية وطرق التجارة البحرية في المنطقة، وإرسال قوات من إحدى الدول العربية لإخفاء وجودهم، وتجنيد 400 نسمة من

سكان الجزيرة للعمل معهم، والتواصل مع القائد طارق صالح لتزويد القاعدة بالمؤهلات، وتنفيذ عمليات اغتيال لشخصيات معارضة [11]. هذه الأهداف تكشف عن عمق التخطيط المشترك بين الإمارات وإسرائيل للسيطرة على الممرات الملاحية الحيوية، وتوسيع نفوذهما في المنطقة.

كما تشير الوثائق إلى أن الإمارات وإسرائيل قد تواصلا بشأن دور السعودية في الجزيرة، وأن رئيس الوفد الإماراتي لا يعتقد أن السعودية تعلم أنهم يتحركون تحت سياسة واحدة [12].

هذا يشير إلى وجود تنسيق سري بين الإمارات وإسرائيل، بعيداً عن علم حلفائهم في التحالف، مما يعكس الأجندة الخفية التي تسعى إليها الدولتان.

تؤكد التقارير الإعلامية المستقلة هذا التعاون، حيث كشف موقع "ديبكا" الإسرائيلي أن القاعدة الغامضة التي يتم بناؤها في جزيرة ميون هي مشروع عسكري إماراتي، وهي عبارة عن قاعدة للطائرات المروحية ستمكن الإمارات من التحكم بالممر البحري ومراقبة ناقلات النفط والسفن التجارية من مضيق باب المندب إلى قناة السويس

كما ربط الموقع بناء هذه القاعدة الإماراتية بالهجوم الإسرائيلي على سفينة إيرانية في مياه الخليج، معتبراً أن إسرائيل مستفيدة من ذلك

إن الأجندة الجيوسياسية الإماراتية في هذه الجزيرة تتجاوز بكثير مجرد المشاركة في التحالف الذي شكلته السعودية ، لتصل إلى طموحات إقليمية أوسع نطاقاً تهدف إلى التحكم في حركة التجارة العالمية والطاقة.

حيث تشير الوثائق والمصادر إلى أن الإمارات تسعى إلى ترسيخ وجودها العسكري

والاقتصـادي في هذه المنطقة الحيوية لضمان نفوذها المسـتقبلي.

منـذ البدايـة، كان الهـدف الخفي من وراء المشـاريع التي نفذتها الإمـارات في جزيرة ميـون، تحـت غطـاء العمـل الإنسـاني للهـلال الأحمـر الإمـاراتي، هـو السـيطرة علـى الممرات الملاحيـة [14].

وهـذا الهدف يتضح مـن خلال بناء البنية التحتية العسـكرية الضخمة في الجزيرة، بمـا في ذلـك المطـار والمينـاء والقواعـد العسـكرية، والتي لا تخـدم بالـضرورة الأهداف الإنسـانية المعلنة.

إن الأهـداف المعلنـة للإمـارات في اليمـن، والـتي كانـت تتمثـل في دعـم الشرعيـة، قـد تلاشـت أمام الأهـداف الحقيقية الـتي كشـفتها الوثائق والممارسـات على الأرض. فالانسـحاب المعلـن للإمـارات مـن اليمـن لم يكن سـوى إعـادة تموضـع لقواتهـا، مع اسـتمرار وجودهـا العسـكري والاسـتخباراتي في الجـزر والمـوانئ الاسـتراتيجية، بهـدف تحقيـق أجندتهـا الجيوسياسـية في السـيطرة على الممـرات الملاحية وتأمـين مصالحها الاقتصاديـة والعسـكرية علـى المـدى الطويل.

انتهاكات حقوق الإنسان
السجون السرية والاعتقالات التعسفية

تُشكل انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها الإمارات أو المليشيات المدعومة منها في اليمن، وتحديداً في جزيرة ميون ، فصلاً مظلماً في سجل الدور الإماراتي.

تشير التقارير الحقوقية الصادرة عن منظمات دولية مرموقة مثل هيومن رايتس ووتش والغارديان إلى وجود انتهاكات جسيمة، بما في ذلك السجون السرية والاعتقالات التعسفية، والتي تتوافق مع ما كشفته الوثائق المسربة [1].

تؤكد الوثائق المرفقة بناء سجن سري في جزيرة ميون يتكون من 16 غرفة، بالإضافة إلى ترميم السجن العام للجزيرة، وتدريب الأفراد لحملة السجون [7، 8].

هذه التفاصيل تكشف عن بنية تحتية متكاملة للاحتجاز، تتجاوز الأطر القانونية المعترف بها. كما تشير الوثائق إلى تزويد السجن بالمعدات اللازمة في عام 2018، وإنشاء ثلاثة سجون أخرى بالقرب من المطار البحري، مما يدل على توسع كبير في مرافق الاحتجاز [8].

ولم تقتصر الانتهاكات على بناء السجون فحسب، بل امتدت لتشمل ممارسات تعسفية ضد سكان الجزيرة. فقد تم استجواب 16 من سكان الجزيرة، وتنفيذ

حملة في شـهر مـارس لإلقـاء القبض علـى الرافضين [8].

هـذه الإجـراءات القمعيـة الـتي هدفت إلى ترهيب السـكان المحليـين وإخضاعهم للسـيطرة الإماراتيـة، ومنع أي معارضـة لوجودها وأنشـطتها في الجزيرة.

منـذ أن بـدأت الإمـارات العربية المتحـدة تدخلها العسـكري ضمـن التحالف الذي تقـوده السـعودية في اليمـن عـام 2015، اتجهت أنظارهـا إلى الجزر والمنافـذ البحرية الاستراتيجية

أبو ظبي تجني ملايين الدولارات من ميـــــــــــــــون

مصادر عسكرية يمنية في جزيرة ميون كشفت عن معلومات خاصة تتمثل بأن الإمارات لم تكتف بتحويل جزيرة ميون إلى قاعدة جوية عسكرية استراتيجية تطل على أحد أهم الممرات الملاحية في العالم، بل عمدت إلى إنشاء محطة ترانزيت وصيانة سرّية للسفن الحربية والتجارية، مستغلة الموقع الجغرافي الفريد للجزيرة في قلب المضيق الدولي، وجاعلة منها مركزًا لوجستيًا مموّهًا تدرّ من خلاله ملايين الدولارات شهريًا دون أي رقابة يمنية.

تفيد هذه المصادر أن القوات الإماراتية بدأت منذ عام 2017 ببناء رصيف بحري في الجهة الجنوبية الغربية من جزيرة ميون، وهو رصيف لم تُظهره الأقمار الصناعية في صورها الاعتيادية، حيث جرى إنشاؤه باستخدام وحدات مسبقة الصنع تم إنزالها ليلًا من سفن لوجستية تابعة للإمارات.

هذا الرصيف تحوّل لاحقًا إلى محطة صيانة خفيفة تقدم خدمات لعدد من السفن المارة، بعضها تجاري وبعضها حربي، وبشكل غير معلن.

تتمثل طبيعة هذه الخدمات بحسب الضباط المطلعين على الملف، في تنفيذ عمليات تبديل طارئ لقطع الغيار، تزويد السفن بالوقود عالي الضغط، إصلاح الأعطال الكهربائية واللاسلكية، صيانة مؤقتة لمحركات الدفع، وتنظيف خزانات السفن الصغيرة، وكل ذلك يتم بسرعة وعلى مدار الساعة تحت إشراف مباشر من ضباط إماراتيين وشركات لوجستية تتبع اسميًا لمنطقة جبل علي الحرة في دبي.

مصادر متطابقة من ضباط من البحرية اليمنية أكدوا أن الإمارات استعانت بفنيين من جنسيات هندية وفلبينية لتنفيذ الأعمال الفنية في تلك المحطة، تحت

غطـاء شركتـين مقرهما في الإمارات، إحداهما تُدعـى Maritime Nexus FZE، والتي ظهـرت فجـأة بعـد العـام 2018 ضمن أنشـطة الدعم اللوجسـتي في منطقـة القرن الأفريقـي وبحـر العرب، دون أن يكون لها سـجل سـابق في أي نشـاط مشـابه.

واكـدت المصـادر أن المحطـة تسـتقبل سـفنًا تحمـل أعلامًـا مختلفـة، بينها سـفن تجاريـة قادمـة مـن سـنغافورة وبنمـا، وحـتى ناقـلات نفط سـعودية كبـيرة. وتفرض الإمارات رسـومًا متفاوتـة مقابل خدمات الصيانة والتزود بالوقـود، تتراوح من 80 إلى 150 ألـف دولار للعمليـة الواحـدة، بينمـا تبلـغ كلفة إعـادة التزود بالوقـود في حالات الطـوارئ نحـو 200 ألـف دولار، مـا يجعـل هـذا النشـاط مربحًـا للغايـة ويُـدر علـى الإمـارات ملايـين الدولارات سـنويًا، دون أن تخضع هذه الأمـوال لأي رقابة أو إشراف مـن الحكومـة اليمنيـة، أو أن تُسـجل ضمن سـجلات المـرور البحـري الدولي.

العائـدات الـتي تجنيهـا الإمـارات مـن جزيرة ميـون لا تدخـل في أي إطـار قانوني أو ضريـبي، بـل يتم تحويلها مباشرة إلى حسـابات مصرفية في دبي تابعـة لشركات خاصة، وهـو ما يجعل النشـاط برمته خارج نطـاق القانون اليمني والدولي، ويطرح تسـاؤلات خطـيرة عـن طبيعة هـذا النفـوذ. وتشـير معلومـات اسـتخباراتية حصلنا عليهـا اثناء كتابـة هـذا التحقيـق من ضباط يمنيـين في المخا إلى أن السـفن التي تتوقـف في ميون لا تخضـع لأي تفتيـش، ما يجعلها مرشـحة لتنفيـذ مهام اسـتخباراتية أو نقل معدات عسـكرية تحـت غطاء الصيانة، خصوصًا وأن معظم المعامـلات تتم خارج أي منظومة رقابة معروفة.

وتكشـف المصـادر أن الإمـارات، إلى جانـب خدمـات الترانزيـت، أقامـت في الجزيرة بنيـة متقدمة من أنظمة الرصد البحري والتجسـس الإلكـتروني، تتضمن أجهزة قادرة علـى التقـاط إشـارات VHF وUHF، واعـتراض المكالمـات الراديويـة للسـفن التجاريـة والعسـكرية العابـرة، بالإضافـة إلى أجهـزة رادار متوسـطة المـدى مخصصـة للمسـح الكهرومغناطيـسي. وقـد تـم توريـد هـذه الأجهـزة، بحسـب الضبـاط، مـن شركات إسرائيليـة عـبر وسـيط قـبرصي، في أعقـاب توقيـع اتفاقيـات التطبيـع بـين الإمـارات وإسرائيـل، مـا يربـط وجـود الإمـارات في ميـون بمـشروع إقليمـي أوسـع لبناء شـبكة مراقبـة بحريـة مشـتركة في مضيـق بـاب المندب.

هـذه السـيطرة الكاملـة علـى الجزيرة ترافقت مـع ضغوط مارسـتها أبوظبي على حكومـة هادي سـابقا لتوقيع عقد إيجـار للجزيرة مدته 20 عامًا، بمـا يشرعن الوجود العسـكري والخدماتي فيها ويمنـح الإمارات الحق الحصري في اسـتخدامها،

ومـع غيـاب أي رقابـة يمنيـة أو أمميـة علـى الأنشـطة داخـل الجزيـرة، تتحـول ميـون تدريجيًـا إلى ما يشـبه "المنطقة الحـرة الخاصة" لكن بوجه عسـكري، لا تخضع لأي دولـة، وتُـدار مـن قبل الإمـارات كقاعـدة بحريـة مغلقة تحقـق أرباحًـا اقتصادية وتجسسـية معًا.

لقـد حوّلـت الإمـارات جزيـرة ميـون مـن قطعـة جغرافيـة يمنيـة سـيادية إلى مركز سري لوجسـتي تجاري–عسـكري، تتدفق من خلاله الملايـين، ويجـري اسـتخدامه بعيـدًا عـن أعـين الحكومـة اليمنية أو حـتى التحالـف نفسـه. إنـه اسـتثمار غـير شرعـي في موقع سـيادي تحـت غطاء الحـرب، تُمكـن الإمـارات من امتـلاك أوراق قـوة في واحد مـن أخطر المـرات البحرية العالميـة، مقابـل تهميـش مطلـق للسـلطة اليمنيـة، وحرمـان الشـعب اليمـني مـن

مـن خـلال تحليل الصور التي حصلنـا عليها من برامج الخرائـط الجوية، تؤكد هذه الصـور وجود هياكل بحرية غـير تقليدية في جزيرة ميون.

في الصورة الأولى يظهر هيكل مستطيل كبير يشبه منصة عائمة أو رصيفًا صناعيًا، ويبدو ثابتًا في موقعه البحري مما يشير إلى استخدامه الدائم أو شبه الدائم.

أما في الصورة الثانية، فيظهر هيكل مزدوج مكون من ثلاث وحدات متصلات ما يعزز فرضية وجود بنية بحرية صناعية مخصصة لأغراض لوجستية أو عسكرية.

هذه المنصات لا تتوافق مع أنماط السفن التجارية أو المدنية المعتادة، بل تشير بوضوح إلى وجود محطات صيانة أو تفريغ بحرية مخصصة لتقديم خدمات للسفن المارة. وهذا يؤكد أن دولة الإمارات تستخدم الجزيرة كبوابة بحرية استراتيجية، ليس فقط لأغراض عسكرية، وانما أيضًا ك"محطة ترانزيت" لتحقيق مكاسب مالية ضخمة من خلال تقديم خدمات لوجستية وصيانة للسفن التجارية والعسكرية دون علم أو رقابة من السلطات اليمنية. ويبدو أن الجزيرة قد تحولت إلى مركز ربحي مموه يدر ملايين الدولارات شهريًا لصالح الإمارات، على حساب السيادة الوطنية اليمنية.

استحداثـــــات في زقـــــر

لم تكـن جزيـرة زقـر الواقعة في قلب مضيق بـاب المندب بعيدة عـن أطماعها. هذه الجزيـرة اليمنيـة، ذات الموقـع الحسـاس في الشريـان الملاحي الأهم في العـالم، تحولت بهـدوءٍ مريـب إلى نقطـة ارتـكاز عسـكرية سرّية لإحـدى أكثر المشـاريع الجيوسياسـية الإماراتيـة غموضًا علـى الإطلاق.

في سـبتمبر 2016، تسـللت قـوات إماراتيـة إلى جزيـرة زقـر، مسـتغلة الفـوضى والانهيـار الـذي أحدثتـه الحـرب في مؤسسـات الدولـة اليمنيـة. وعلى الرغـم من أن السـيطرة الإماراتيـة لم تُعلن رسـميًا آنذاك، فـإن المؤشرات علـى الأرض كانت واضحة: قطـع بحريـة ترسـو دون إذن حكومي، مروحيـات تهبط في أماكن لم تكـن يوماً مهابط، ونشـاط عمـراني عسـكري كثيـف في جزيرة كانـت مهجورة نسـبيًا، كل ذلـك بعيدًا عن أعـين الدولـة اليمنيـة، الـتي كان يُفترض أنهـا الشريك المُعلـن للإمـارات في التحالف.

تحوّلـت الجزيـرة خلال أقل من عام إلى قاعدة بحرية متقدمة تسـتخدمها أبوظبي لبسـط السيطرة الاسـتخباراتية على كامل الساحل الغربي لليمن.

صـور الأقمـار الصناعية أظهـرت مدرجات طيران وأبـراج مراقبة ومنشـآت لتخزين الأسـلحة والوقـود، جـرى بناؤها بوتيرة سريعـة، كما أُنشئ داخل الجزيـرة ميناء صغير لاسـتقبال الـزوارق والسـفن العسـكرية التي ظلت تـتردد على الجزيـرة في صمت. ولم يُفصـح أي مسـؤول حكومـي يمني حينهـا عن هذه الإنشـاءات، ما كشـف عن حجم التواطـؤ أو العجـز الرسـمي في مواجهة هـذا التغلغل الخطير.

في يوليـو 2019، خرجـت الإمارات بتصريـح بدا في ظاهره تنازليًـا: القوات الإماراتية سـلمت جزيـرة زقـر لقـوات خفـر السـواحل اليمنيـة، وخرجـت مـن الجزيـرة ضمـن خطـة "إعادة الانتشـار". لكن مـا لم يُقال آنـذاك، أن تلك "القـوات اليمنية" كانت قد

تلقت تدريبها وتسليحها وتمويلها الكامل من أبوظبي، وتتبع عمليًا طارق صالح، القائد العسكري المقرب من الإمارات، الذي بات الحاكم الفعلي للساحل الغربي من المخا حتى الخوخة. هكذا، انتقلت الجزيرة من قبضة الجنود الإماراتيين إلى قبضة وكلائهم المحليين، دون أن تستعيد الدولة اليمنية أي سلطة حقيقية على واحدة من أكثر الجزر حساسية في البلاد.

منذ ذلك التاريخ، لم يُسمح لأي سلطة محلية أو مراقب دولي بالوصول إلى الجزيرة لتفقد منشآتها أو التأكد من أنها لا تُستخدم لانتهاك القانون الدولي.

وقد كشفت تحقيقات صحفية غربية لاحقًا عن وجود سفينة مراقبة إماراتية راسية قرب زقر تُستخدم كمركز عمليات عائم، ومجهزة بأجهزة تنصت ورادارات متطورة، ما يعزز الاعتقاد بأن الجزيرة تُستخدم لتأمين سيطرة استخباراتية على البحر الأحمر، وربما أكثر من ذلك.

سياسة أبوظبي في زقر لم تكن معزولة، بل تندرج ضمن مشروع أوسع للسيطرة على الموانئ والجزر اليمنية، من سقطرى إلى ميون، ومن المكلا إلى المخا، بذريعة الحرب على الحوثيين تارة، وبحجة مكافحة الإرهاب تارة أخرى. لكن ما يراه المراقبون على الأرض أن الإمارات لم تخض حربًا بقدر ما خاضت سباقًا للسيطرة على ما تبقى من الجغرافيا السيادية اليمنية، في ظل صمت حكومي مريب، ورضا إقليمي ودولي ضمني، وانشغال العالم بقضايا أكثر صخبًا من جزيرة صغيرة تُنتزع من حضن اليمن بصمت.

الأخطر من ذلك أن الإمارات، وهي تنسحب أمام الإعلام، ظلت في الواقع تُرسّخ حضورها في زقر بطريقة أكثر عمقًا، وأكثر خطورة. فهي لم تكتفِ ببناء منشآت عسكرية، بل زرعت وكلاء موالين، أنشأت تشكيلات خفر سواحل خاصة، ودرّبت

يقـول أحـد الضبـاط السـابقين في البحرية اليمنيـة، ممن تحدث لنـا شريطة عدم الكشـف عـن اسـمه، إن جزيـرة زقر أصبحـت بمثابة **"عين أبوظـبي العائمة في البحـر الأحمـر"، ويضيـف: "لم يعـد لنـا فيهـا أي موطـئ قـدم. حتى إن أردت إرسـال فريـق تقـني لتفقـد الاتصـالات، تحتـاج موافقة من الضبـاط الاماراتيـين وليس مـن وزارة الدفـاع اليمنية".** هـذا التصريح، يكشـف فداحـة الخـرق السـيادي الـذي يجري، ويعـري الروايـة الرسـمية التي ظلت تزعم أن كل شيء تحت السـيطرة، بينما الحقيقة أن السـيطرة بالكامل غادرت سيادة

الدولـة اليمنيـة إلى أدوات إماراتية فاعلة.

وفي ظـل الصمـت الدولي، والتغطيـة المحدودة إعلاميًا لهذا الملـف، تبقى جزيرة زقر وميـون وغيرهـا مثـالًا حيًا على كيف تُسرق السـيادة قطعة قطعـة، وجزيرة جزيرة، في بلـد مزقته الحـرب، وجعلت منه سـاحة مفتوحة لحـروب الآخرين، ومشـاريع النفوذ الـتي يُـراد لها أن تبقى حتى بعد أن تصمت المدافع. وما لم تكن هناك مسـاءلة حقيقية وشـفافية مـن السـلطة اليمنية، وضغط شـعبي وإعلامـي محلي ودولي، فـإن زقر قد لا تعـود أبـدًا. لا إلى الجغرافيـا اليمنية فحسـب، بل إلى الوعي الوطني الـذي بدأ يعتاد فكـرة أن تُدار أرضه مـن وراء البحار.

اخـيرا وعلـى امتـداد الفـترة مـن 2016 حـتى 2025، ترك الـدور الإمـاراتي في المخا والسـاحل الغربي وجزيرة ميـون وزقر بصمة عميقة ومتعددة الأوجه في مسـار الحرب اليمنيـة. فمـن ناحيـة عسـكرية واسـتراتيجية، رسـخت الإمـارات حضورهـا كفاعـل رئيـسي يتحكـم بمفاصل جبهة حيوية علـى البحر الأحمر وأقامت واقعًا شـبه احتلالي في منطقـة المخـا والجـزر القريبـة، حيـث تتـصرف كصاحبـة قـرار سـيادي واقتطعـت عمليـا هـذه الرقعـة الجغرافية من سـلطة الدولة اليمنيـة. أما من الناحية الإنسـانية والمجتمعيـة، فقـد دفـع ثمن هـذا الواقـع السـكان المحليـون الذين وجدوا أنفسـهم مهمّشـين بـين سـلطات أمـر واقـع متنازعـة. تعطلـت أرزاقهـم في الصيـد والتجـارة، وتضررت سـكينتهم جراء عسـكرة مدنهم وقراهم، وتعرض بعضهم لانتهاكات مروعة وصلت حـد الاعتقـال والتعذيب.

لقد سـعت التحقيقات الاسـتقصائية والتقارير الدولية خلال السـنوات الماضية إلى إماطـة اللثـام عن كثير من هذه الممارسـات. وكشـفت الأدلة الميدانيـة كيف أن الصراع علـى النفـوذ بـين أبوظـبي وخصومها أرضًـا وبحـرًا جرى على حسـاب سـيادة اليمن ووحدة نسيجه.

ففـي الوقـت الذي بررت الإمارات تدخلها باعتباره جـزءًا من دعم الشرعية اليمنية، انتهجت في السـاحل الغربي سياسـة أمر واقع موازية لسلطة الدولة. فأنشأت جيوشًا محليـة تأتمـر بأمرها لا بأمـر قيادتهـا الوطنية، وأدارت المـوانئ والجزر بمنطـق الهيمنة طويلـة الأمـد. حـتى أن كثيرًا مـن اليمنيـين باتوا ينظـرون بريبـة إلى دوافـع الإمارات، خاصـة بعـد انخراطها في تطبيـع العلاقات مع إسرائيل عام 2020، إذ يخشـون وجود أجنـدات إماراتيـة أبعد مـن اليمن ذاته تتعلـق بالتحكم بالممرات الدوليـة وربما خدمة ترتيبـات أمنية إقليمية.

في المحصلـة، يقـف أهالي المخا والسـاحل الغـربي اليوم أمام مسـتقبل ضبابي. فمع بـوادر التهدئـة الشـاملة في اليمـن، يأملـون أن يسـتعيدوا ميناءهم وقرارهـم المحلي المغتصـب. يريـد الصيـاد أن يعـود لبحـره بأمان، والتاجـر أن يفتح مخزنـه دون أن يمر عـبر حواجـز الميليشـيات. يريـدون قضـاءً فاعـلًا ومستشـفى يعمـل ومدرسـة تدرّس أبناءهـم، بـدل الثكنات والسـجون السرية. لكـن تحقيق ذلك مرهـون بتوافقات أكبر وإنهـاء لعبـة تقاسـم النفوذ الخارجـي على أرضهم. فهل يشـهد ما تبقـى من 2025 خروجًـا فعليًـا للقوات الأجنبيـة بالوكالة وعودة المخا حرة تحـت إدارة أبنائها؟ أم يدفع اليمنيـون مجـددًا ثمـن تسـويات تتقاسـم فيها القـوى الإقليميـة المغانم وتـترك لهم المعانـاة؟ أسـئلة سـتظل مفتوحـة، لكـن المؤكـد مـن سـياق الأعـوام الماضيـة أن كلفة أي نفـوذ خارجـي يدفعهـا أولاً وأخـيرًا المواطن البسـيط. ومـا تحقيقات الأمـم المتحدة ومنظمـات الحقـوق إلا صرخـات لتذكـير العـالم بـأن اليمنيـين – في المخا كمـا في غيرها – يسـتحقون اسـتعادة بلدهـم وسـيادته غـير منقوصة، بعيـدًا عن المدافـع والمصالح الأجنبية. الوقت كفيل بكشـف إن كانت تلك النداءات سـتجد صداها، ليطوى فصل مـؤلم من فصـول معاناة السـاحل الغـربي اليمني.

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

التاريخ: 2020/12/28 م المرفقات: 53 صفحة

سمو الشيخ/ حمدان بن زايد آل نهيان

ولي العهد أبوظبي رئيس مجلس الأمن الإنساني

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: أنشطة الوحدة الخاصة 🅱 في أرخبيل ميون خلال العام ٢٠٢٠م

تنفيذاً للتوجيهات القاضية باطلاعكم على الأعمال المنسلة بالبين، رفعت لينا الوحدة الخاصة 🅱 في جزيرة ميون تقريرها الدوري لعام ٢٠٢٠م عن مجمل أعمالها، وبدورنا نرفع إليكم نسخة التقرير بعد الخاصرة تقديراً لوقتكم الثمين.

ان أنشطة الوحدة بدأت بنقل دولة الإمارات العربية المتحدة لقاعدتها العسكرية من إرتيريا في النصف الثاني من شهر فبراير شهر التقرير، إلى جزيرة ميون، والتي تبعد قرابة أربعة كيلومترات عن مدينة باب المندب، ونحو ٢٠ كيلومتراً عن الممر الدولي. تقدر مساحتها بـ١٤ كيلومتراً مربعاً يطول ٥،٥ كيلومترات، و عرض أربعة كيلومترات. وجاءت عمليات النقل نتيجة صدور القرار بتخفيض مستوى الوجود في المنطقة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩م.

لقد تركز الجهد الإماراتي خلال عام التقرير على انجاز المهام الموكلة الى القائمين في الوحدة الخاصة.

مالي التحية والتقدير،،،

سعيد علي حسين الحمادي
مدير العمليات الانسانية بالميدان

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

بشأن اعمال البناء في الجزيرة:

تولت Janes Information Group وهي كما تعلمون شركة استخبارات مفتوحة المصدر متخصصة في البناء والاعمار المتصل بالجيش والأمن القومي والفضاء والنقل العدد الاكبر من الاعمال، فيما توصلت شركة سمارت لينك ومؤسسة يختل الى تنفيذ الاعمال التي لم يتم التوافق بشأنها مع شركة جينز.

نفذت شركة Janes (٢٣) مشروعا توزعت بين مشاريع البناء والدورات تدريبية والتأهيل والترميم.

ونفذ مكتب سمارت عدد (٣) عملا انشائيا فيما نفذ مكتب يختل عدد (٣) عملا انشائيا

نحيط علمكم بان مكتب يختل يتبع للقائد عسار صالح فيما مكتب سمارت يعود للقائد هاني بن بريك.

الجهة	عدد الاعمال	نوع الاعمال
Janes	٢٣	بناء + دورات
مكتب سمارت	٣	بناء
يختل للمقاولات	٣	بناء

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

أعمال شركة جينز:

تدريب قوات لعمار صالح اكثر من ٣٢٠ عنصر للعمليات السرية الخاصة	تدريب
تنفيذ ٤ تدريبات خاصة في مدد متفاوتة	تدريب
نقل وتركيب المدافع والاليات في المساحة المهيئة	تعزيز
استكمال تأهيل مطار ميون الذي سبق إنشاؤه ٢٠١٩ وانطلاقه المدرج ٢٠٠ متر اضافية	تأهيل
تكاليف استكمال زفلته مدرج للطائرات في جزيرة ميون بطول ١٨٠٠ متر	بناء
بناء مساكن للضباط ومزودة بالمكيفات والمكاتب والاجهزة والاحتياجات اللازمة	بناء
بناء مستشفى خاص وعيادة متنقلة خاصة بالقادة والضباط	بناء
بناء مواقع تدريب خاصة للمهام السرية الخاصة عدد (٢)	بناء
استكمال ثلاث مدارج وبناء مدرجين (ممر الطائرات عدد ٥)	بناء
تكاليف استكمال المرحلة الاخيرة من انشاء مدرج الطائرات الاساسي في جزيرة ميون بطول ١٨٠٠ متر	بناء
بناء حظيرة الطائرات a1	بناء
بناء حظيرة الطائرات b1	بناء
بناء ساحة تدريب اخرى لسلاح الجو الاماراتي والاسرائيلي والامريكي	بناء
بناء حظيرة الطائرات c1	بناء
بناء مساكن للضباط والجنود	بناء
بناء غرف عمليات عسكرية في ميون يوجد فيها عناصر من عدد من الدول (سعوديون واماراتيون وبريطانيون وامريكيون) ac1	بناء
بناء سجن سري من ١٦ غرفة احتجاز منها كبيرة وصغيرة وخاصة	بناء
استحداث عدد (٣) مواقع عسكرية جديدة.	بناء
انشاء غرفة موقفة للتواصل والتنسيق لاستقطاب متخصصين في	انشاء

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

الطائرات الاستخبارات/ الرقابة	
استكمال انشاء انظمة متطورة للرصد والمراقبة	انشاء
تعليمات تسيير الطوارب السريعة في دوريات حول الجزيرة لتأمينها عسكريا.	ادارة

مكتب سمارت لينك للمقاولات والاستشارات الهندسية:

تحويل عدد ٣ غرفات الى سجن	تأهيل
ترميم السجن العام للجزيرة	ترميم
تركيب عدد ٩ كاميرات عسكرية	تركيب

مؤسسة يختل للمقاولات والانشاءات:

انشاء غرفة ادارة قوارب الدوريات	بناء
تهيئة المساحة المشار اليها في الخط (١) لنشر المدافع والاليات في الجزيرة	بناء
انشاء ٣ سجون اخرى بالقرب من القنار البحري.	بناء

جانبي للحوارين			
تقرير المهندس العربي بشان حالة ووضع قنار الجزيرة في الجهة الشرقية والمهدد بالتوقف.	فبراير-02	20,000.00	لا يوجد	رفعت البانا
بدئ تهيئة حمل الخبير العسكري الأوكراني روسان ميلوكوفان	فبراير-08	50,000.00	لا يوجد	مختار الرحبي
مرتبات العاملين المدنيين لثلاث اشهر فبراير ومارس وابريل	فبراير-15	41,000.00	الوحدة الادارية	١٩ مدني
تكاليف نقل طائرات دون طيار (صينية -امريكية) من ميناء عصب إلى ميون.	فبراير-17	90,000.00	من الحساب العام لقاعدة عصب الاريترية	السفينة بروجرروات
انشاء غرفة موقفة للتواصل والتنسيق لاستقطاب متخصصين في الطائرات الاستخبارات/ الرقابة الالكترونية	مارس-01	134,000.00	الوحدة المالية	Janes Information Group
مساعدة للشيخ الجزيرة مسالح ميون	مارس-03	100,000.00	لا يوجد	مسالح ميون
مساعدات شخصية وسبل عيونة اليمن للقوات المحلية	مارس-16	36,014.00	لا يوجد	مساعد القائد

تفاصيل انشطة العام:

محتوى	التاريخ	المتصرم المالي (.٠)	تحديث	لـ
دراسة امكانية تسيير رحلات طيران "الاتحاد"	يناير-02	45,700.00	الوحدة المالية	ادارة التخطيط في الاتحاد
رواتب ومستحقات وشخصية للقادة والضباط والجنود الإماراتيين بإجمالي ١٢٨	يناير-03	4423424	الوحدة المالية	١٢٨ فرد
تكاليف استكمال زفلته مدرج للطائرات في جزيرة ميون بطول ١٨٠٠ متر	يناير-06	420,120.00	من الحساب العام لقاعدة عصب الاريترية	Janes Information Group
مبالغ شخصية للخبير الامريكي جيريمي بيلي عن شركة استخبارات مفتوحة المصدر جينيس	يناير-09	56,000.00	لا يوجد	جيريمي بيلي
نفقات ، سفريات ، احداث	يناير-12	140,051.00	الوحدة المالية	الوحدة المالية

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

افيخاي بن ادربي.. عضو جهاز الأمن العام (الموساد).

ايتا حيلي ..عضو الوفد

دروم شالوم.. رئيس شعبة البحوث في الاستخبارات..عضو الوفد

وجرى النقاش وتبادل الآراء حول المسائل المتعلقة بجزيرة ميون وتم الاتفاق على الأصال الاساسية وهي كالتالي:

- إنشاء مرافق عسكرية واستخبارية في الجزيرة.
- التعاون والتنسيق بين الامارات واسرائيل في ادارة القاعدة.

في البداية شرح رئيس الوفد الاماراتي اهداف دولة الامارات العربية في الجزيرة وانشائها.

اشار رئيس الوفد الاسرائيلي الى أن في سقطرى توجد ٦ جزر، وتحتل موقعا إستراتيجيا في المحيط الهندي قبالة سواحل القرن الأفريقي وقرب خليج عدن وافتتح انشاؤها مقرا للعمليات الخاصة بقوات الامارات او مقرا اخر موازيا.

اكد رئيس الوفد الاسرائيلي ردا على سؤال حول ارتباط امريكا بالجزيرة بمساع اسرائيل في الجزيرة بان هي مساع ليست للجانب الأميركي..مشيرا الى انها ورغم كونها المحرك الرئيس لها والمشرف

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

عليها منذ العام ٢٠١٥، لما للسيطرة على ميون من أهمية في حماية مصالح الولايات المتحدة وضمان أمن اسرائيل، الا ان ذلك لا يزكد على استمرار اشرافها مستقبلا.

لخص عضو الوفد الاسرائيلي هدف القاعدة في انها مشروع قاعدة جوية للتحكم في مضيق باب المندب، والاشراف عليها يتم عبر كلٌ من الولايات المتحدة اشراف اسمي واسرائيل اشراف مباشر، بغطاء إماراتي، لتكون إحدى نقاط الارتكاز في عمليات التحشيد الاستراتيجي الأميركي لمواجهة إيران وروسيا والصين.

أكد رئيس الوفد الاماراتي بان للإمارات اهدافها الخاصة في انشاء القاعدة ومشاركتها الرئيسية في ادارتها.

رد رئيس الوفد ان عمل الامارات لا يزيد عن كونه كغطاء في الجزيرة لا يمنع ان تقوم بما تشاء وتحقق ما تريد من الأهداف مشيرا الى تواجد الامارات في ارخبيل حنيش الكبير يوفر لها البديل يمكنها ان تفعل ما تريد في ارخبيل حنيش الكبير.

اضاف عضو الوفد الاسرائيلي ان ارخبيل حنيش تصرفوا فيه ونحن ميون، لأن من يتحكم في هذه الجزيرة يتحكم في الملاحة في قناة السويس بما يعمل على تضييق الخناق للقناة، والتي تمر عبرها نسبة كبيرة من التجارة العالمية.

ترون في انفسكم إمبراطورية بحرية.

قال عضو الوفد الاماراتي (إمبرطة الصغيرة).

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

تابع عضو الوفد الاسرائيلي ..ولهذا ترون ان يجب أن تسيطروا على الموانئ الرئيسية وطرق التجارة البحرية في المنطقة ..وهنا اوكد بان مهمتكم رفع الحرج والأثقال عن الغرب، بدلاً من ان تضطر لإرسال قوات من إحدى الدول الغربية لاحتلال الجزيرة مباشرة لتأمينها.

سأل عضو الوفد الإسرائيلي عن امكانية استقطاب شباب الجزيرة كجنود فاجاب عضو الوفد الاماراتي بان سكان الجزيرة لا يتجاوز عددهم ٤٠٠ نسمة والمؤهلين لاستقطابهم لا يتجاوزون الخمسين مضيفا بان سكان الجزيرة بشكل عام لا يتمتعون باي قدرات جسمية تؤهلهم.

اتفق الطرفان على التواصل بالقائد طارق صالح لتزويد قاعدة الجزيرة بالأفراد المؤهلين.

اعترض عضو الوفد الإسرائيلي على مخطط الجانب الاماراتي في تنفيذ حملات اغراء لسكان الجزيرة بهدف ابعادهم وطالب استخدام القوة العسكرية لتهجيرهم وارهابهم.. مذكرا بان القوات الموالية لها في اليمن عام ٢٠١٦، حاولت ابعاد السكان إلى منطقة ذباب الواقعة على بعد ٢٥ كيلومتراً من المضيق، والتي فشلت بسبب الرفض المحلي

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

ونعمل على اجراء المزيد من المشاورات مع الجانب السعودي للاتفاق في ذلك.

(مرفق في المحضر المذكرتان)

قال رئيس الوفد الاسرائيلي بان رغبة السعودية في تطوير المنطقة اقتصادياً مع شركاء إقليميين وداوليين من ذوي رؤوس الأموال الكبيرة متخصصين في إنشاء المدن الاقتصادية تكشف دواعيها العسكرية. مشددا على اهمية اتفاق الامارات مع السعودية بدورها المحدد كغطاء في الجزيرة ميون.

سأل عضو الوفد الاسرائيلي الوفد الاماراتي هل تعرفون الرائد مالي جمال بدر أحمد الكسادي

اجاب عضو الوفد الاماراتي بلا

عقب عضو الوفد بانه رئيس شركة تدين العربية المشارك في سيطرة السعودية على الجزيرة وان وسطاء إسرائيليين قد تواصلوا به واكد دور السعودية العسكري في الجزيرة.

رد رئيس الوفد الاماراتي بالقول اننا والسعودية تمشي تحت سياسة واحدة واننم تحضون بذلك ولا خلاف بيننا في مثل هذه الامور، وبشان ما ذكرت ان السماح بسيطرة، جزئية أو كلية، سعودية على مضيق

سجون الجزيرة

- طلب الشروع في بناء وتجهيز السجون في الجزيرة (ام الاي)
- تزويد السجن المبني عام ٢٠١٥ م بالمعدات اللازمة
- إنشاء ٣ سجون اخرى بالقرب من الفندق البحري.
- بناء سجن سري من ١٦ غرفة لاحتجاز جنود الجزيرة ومضيفة وعائلة
- ترميم السجن العام الجزيرة
- التزويد الأدنى لحماية السجون في الجزيرة
- التواصل مع القائد عصار صالح والتنسيق بشأن المطلوبين من سجون حنيش والمحتجزين الحاليين من اهالي الجزيرة
- تكليف جماعة في شهر سبتمبر (الإشراف الأمني على الرهائن) لمدينة الميون بإدارة سجونها
- تكليف قوات خاصة لتطويق مسالح بعمليات مداهمة منازل سكان الجزيرة المشكوك بهم
- استجواب عدد (٢٩) من سكان الجزيرة لهم صلة وارتباطات بدولة بالقرب عبارة وقوات الاتوان لزرعها على سجون
- سجن ٢ من سكان الجزيرة (مخبرين)
- تكليف قوات تابعة للمجلس الانتقالي في عدن لتنفيذ حملة اغراء السكان بهدف بيع ممتلكاتهم

محضر الاجتماع الخاص بالوفدين العسكريين الاماراتي والاسرائيلي

تحت الاتفاق بين الوفدين الاماراتي والاسرائيلي

محضر اجتماع رقم (٢)

لسنة ٢٠٢٠

المكان : قاعدة عصب

الزمان: (٢٠٢٠/٧/٢)

اجتمع كل من الوفدان الاماراتي والاسرائيلي

عن الوفد الاماراتي:

السيد عبد السلام الشحي ..قائد القوات الاماراتية في اليمن

سعيد بن عواض ..عضو الوفد العسكري

سالم السهيان ..عضو الوفد العسكري

عن الوفد الاسرائيلي:

آفي هرلف.. رئيس الوفد العسكري

يوآي بن مناحيم ..عضو الاستخبارات العسكرية (أمان)

المراجع والوثائق المعتمدة

الوثائق المسربة (المرقمة حسب ورودها في النص):

تقرير الوحدة الخاصة 8 في جزيرة ميون – 2020 (وثيقة داخلية مسربة ضمن أرشيف التحالف العسكري الإماراتي في اليمن).

عقود شركة Janes Information Group – وثائق بناء وتدريب وتأهيل، تشمل قائمة مشاريع (2020).

وثيقة محضر الاجتماع العسكري الإماراتي–الإسرائيلي في قاعدة عصب – 27 يوليو 2020.

تقرير مرفق بنقل قاعدة باتريوت إسرائيلية إلى جزيرة ميون – ملحق تقني.

وثيقة الإنفاق المالي – ميون: تفاصيل رواتب، مشاريع بنية عسكرية، تخصيصات سرية (2020).

وثيقة خطة العمليات المشتركة بين طارق صالح والإمارات – تتضمن دعم لوجستي وقائمة بأهداف الاغتيالات.

وثيقة بناء سجن سري في ميون – تشمل 16 غرفة (2018).

خطة ترميم السجون وإنشاء ثلاثة سجون جديدة – ملحق أمني استخباراتي إماراتي.

مراسلات حول إنشاء غرفة عمليات متقدمة وغرف اتصال مؤقتة – ملحق تقني–أمني.

تقرير حضور الموساد والإمارات في اجتماع أمني في إريتريا بخصوص ميون – مرفق سري.

خطة تجنيد 400 شخص من سكان الجزيرة وتكليفهم بمهمات أمنية مشتركة.

مذكرة داخلية عن تجاهل التنسيق مع السعودية بشأن النشاط في الجزيرة.

بيانات شركاء Janes Information Group في ميون والخبراء الأجانب – ملف تقني .

ورقة تحليلية داخلية حول "الهدف الاستراتيجي لمشاريع الهلال الأحمر في البحر الأحمر".

خطة بناء الميناء العسكري في ميون وتوسعة المدرج الجوي – ملحق إنشاءات.

عقد Janes الرسمي مع شرط جزائي عند التأخير – نسخة من العقد النهائي (2020).

التقارير والمصادر الإعلامية الدولية والمستقلة

مصادر غربية وأمنية:

DEBKA File (ديبكا) – تقرير عن التعاون العسكري الإماراتي–الإسرائيلي في ميون:

Debka Intelligence Weekly, 2020, "The UAE-Israeli military base in Perim Island", www.debka.com.

The Guardian (الغارديان) – تحقيق استقصائي حول الانتهاكات في سجون تديرها الإمارات:

Bethan McKernan, "UAE running secret prisons in Yemen", The Guardian, July 2019.

Human Rights Watch – تقارير سنوية بشأن الانتهاكات في مناطق النفوذ الإماراتي باليمن:

HRW World Report 2020 – Yemen Section, www.hrw.org.

Associated Press (AP) – تغطية موسعة للسجون السرية في جزيرة ميون والمخا:

Maggie Michael, "The hidden prisons of the UAE in Yemen", AP News, 2018.

Middle East Eye – تحقيق خاص عن القواعد الإماراتية في البحر الأحمر:

"How UAE established a military base in Yemen's Perim Island," MEE Investigations, 2021.

Janes Defence Weekly – تقارير بناء البنية العسكرية في ميون:

Janes Intelligence Review, 2020–2021, multiple issues.

مصادر إعلامية عربية مستقلة:

الجزيرة نت – التحقيقات الخاصة:

"الإمارات في ميون.. قاعدة سرية وسط صمت رسمي", Al Jazeera Investigative Unit, مايو 2021.

عربي21 – تحقيق استقصائي حول الاحتلال الناعم للجزر اليمنية:

"جزيرة ميون.. حين يتحول الهلال الأحمر إلى مظلة عسكرية"، عربي21، أغسطس 2022.

المصدر أونلاين – تقارير محلية عن نشاط الإمارات في الساحل الغربي:

"تسريبات تكشف عن مشاريع إماراتية في جزيرة ميون"، يوليو 2020.

الموقع بوست – تغطية تفصيلية حول تموضع الإمارات العسكري:

"الجزيرة اليمنية التي ابتلعها التحالف بصمت"، الموقع بوست، 2019.

صحيفة الأيام اليمنية – نشر وثائق بناء قاعدة في زقر:

”الوثائق المسربة: قواعد بحرية إماراتية في الجزر اليمنية“، عدد يونيو 2020.

مصادر توثيق الأقمار الصناعية والبنية التحتية

(Satellite Sentinel Project (SSP – صـور لمـدارج طائـرات ومرافـق جديـدة في ميون:

Infrastructure Expansion in Perim Island – Janes/SSP Imagery” .Analysis”, 2021

Stratfor Global Intelligence – تحليـل صـور القواعـد والميناء العسـكري في زقر وميون:

.Perim Island Surveillance Report, Stratfor 2021

Bellingcat – تحليل صور جوية لموقع القاعدة الجوية الإماراتية في جزيرة ميون:

Visualizing UAE’s secret base on Perim Island”, Bellingcat Open” .Source Investigation, 2021

دراسات وتحليلات أكاديمية ذات صلة

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

”الوجود الإماراتي في الموانئ اليمنية: التوسع الاستراتيجي“، تقرير تحليلي، 2022.

المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP):

UAE’s Maritime Strategy in Yemen and Beyond”, SWP Research” .Paper, 2023

مجلة الدراسات الخليجية المعاصرة – جامعة قطر:

”تحـولات النفـوذ في البحر الأحمر: اليمن بـين الأطماع الإقليميـة“، المجلد 14، العدد 3، 2023.